

التعدد المصطلحي في النحو العربي "المنصوبات أنموذجاً"

Terminological Pluralism in Arabic Grammar:

"The Accusative Case as a Model

. عبد الوهاب الشيخ الحطاب الشيخ سعد بوه

Abdel wehab Cheikh Elhattab Cheikh Saadbouh

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، موريتانيا

Faculty of letters and human sciences

University of Nouakchott – Mauritania

تاريخ النشر: 2025/01/14

تاريخ القبول: 2024/01/13

تاريخ الإرسال : 2023/12/25

ملخص البحث

المصطلح قوام العلم، والمفتاح الموصل إلى إدراك كنهه، وقد أدرك العلماء خطر الألفاظ الاصطلاحية، فحرصوا على ضبط شكلها، وشروط وضعها ليتنسّى لهم حصر أبواب العلم، واحتواء مباحثه وأحكامه. وهدف هذا البحث النظر في المصطلح النحوي، وبخاصة المصطلحات المتحدة المدلول، والمختلفة الصيغ، وهو ما أطلق الترادف المصطلحي.

وبما أن النحو احتضن مئات المصطلحات اختص المقال بالبحث في المنصوبات النحوية، بغية وضع اليد على العبارات المترادفة في أبواب المنصوبات،

الكلمات المفتاحية: الترادف، المصطلح، المنصوبات، المفعولات، النحويون.

Abstract:

The term is the strength of science and the key to realizing its essence. Scientists have recognized the complexity of the terminology field and have been diligent in shaping its form and conditions for development to comprehend the multifaceted rules of the language in question.

The aim of this research is to examine grammatical terms, particularly those with united meanings but differing in formulations,

thereby introducing the concept of terminological synonymy. Given the multitude of terms within grammar, this article focuses on investigating grammatical positions to identify synonymous phrases within the accusative case.

Keywords: synonym, terminology, accusative case, objects, grammarians.

مهاده

المصطلح أداة العلم، وركنه المكين، ومقياسه في النضج والضمور، وقد وضع النحاة الأول علمهم على قواعد صلبة حفظت له البقاء على مر الحقب، وتعدد الأيدي. غير أن المتتبع لمسيرة العلوم الإنسانية لا تخطئ عينه تعدد الألفاظ على المفهوم العلمي الواحد، مما قد يظن منه الاختلاف في المتصورات، وهذا ما أسماه بعضهم بالاشتراك اللفظي، أو الترادف؟ فما هو الترادف؟ وما مدى قبول النحاة والعلماء له؟.

تعريف مفهوم الترادف

حاول الجرجاني الوقوف على حقيقة الترادف، مبرزاً له معنيين: ف"الترادف: عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد". ولمزيد من التوضيح يقترح الجرجاني تعريفاً آخر "الترادف: يطلق على معنيين" أحدهما الاتحاد في الصدق، والثاني الاتحاد في المفهوم، ومن نظر إلى الأول فرق بينهما، ومن نظر إلى الثاني لم يفرق بينهما"¹. وقيل: المترادف: ما كان معناه واحداً وأسماءه كثيرة"². وهذا الأخير هو جرى عليه أغلب العلماء والباحثين، ولعل الممارسات الاصطلاحية تؤكد، لأن اتحاد مصطلحات العلماء على المدلول رغم تباين اللفظ علامة قبولهم للظاهرة، فهي لا تعدو تعلقاً بالأبنية اللغوية.

يعد الترادف المصطلحي ظاهرة مقلقة لدى متعلمي العلوم، باعتبار ما ينشأ عنها من تخليط، وبذلك تكون سبباً لتشويه تصور مباحث العلم، لأن المبتدئ يحاول في أول أمره تعلم المفاتيح المعينة على إدراك تصور العلم، لكنه يصطدم بكثرة المفاهيم المختلفة في اللفظ، المتفقة في المجرى الاصطلاحي، وهنا يقف حسير الذهن، فما وقف عليه لمفهوم ما، وجد لفظاً آخر يشاركه فيه، وهنا يخطر في باله سؤالاً أو أسئلة هل الألفاظ متحدة في المدلول؟ أم متغايرة؟ أم متقاربة تقارب العموم والخصوص؟.

لم ينتبه واضعو العلوم في بدئها بالقيمة العلمية للمفاهيم، ولا بخطرهما على المتلقين، ولذلك راحوا يلغون مصطلحاتهم دون ضبط، ولا تفسير، يشهد لذلك ما حدث مع أول كتاب نحوي، حيث نرى سببويه يطرح كثيراً من متصوراته العلمية على أنحاء مختلفة، تعقيداً، وتركيباً، وإفراداً، وفي حالات أخرى يمزج العبارة الاصطلاحية بالشرح فيكون المفهوم كلاماً طويلاً، وهذا كان باعثاً للمبرد في مقتضبه على تشذيب بعض تلك العبارات التي آلت فيما بعد إلى الاختصار الموافق لطبيعة المصطلح العلمي.

يرى ابن قدامة بن جعفر (337هـ) أن تحديد ألفاظ المفاهيم مع المحافظة على المعاني المتفق عليه، حق مشروع للكاتب قال "لما كنت آخذا في استنباط معنى لم يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليه احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها، وقد فعلت ذلك، والأسماء لا منازعة فيها؛ إذ كانت علامات، فإن قنع بما وضعت فذاك، وإلا فليخترع لها كل من أبى ما وضعته منها ما أحب، فليس ينزع في ذلك"³. وقد هون العلوي من شأن الترادف المصطلحي، حيث يعقب على تعدد المصطلحات بعبارات من قبيل "لأنه كلام في عبارة والمعنى متفق عليه"⁴. "والكلام في التسمية قريب"⁵. "الأمر في ذلك قريب بعد إدراك حقيقته"⁶. "فلا عليك في إطلاق العبارة بعد إحراز المعاني والوقوف على حقائقها"⁷. "والكلام في العبارة يسير ليس وراءه كثير فائدة"⁸. فالعلوي لا يرى بأسا في الترادف المصطلحي، لأنه لا شيء وراء الألفاظ، فالمهم إدراك مجريات المفاهيم، وإحكام مقتضياتها العرفية، ولعل كلام العلوي متحقق في الراسخين في العلم، أما أولئك المبتدئون الشادون في العلم فليس الخطاب موجها إليهم، فينبغي لهم سؤال أهل العلم. وهذا قد يقبل في زمان معين حيث تكون المعارف محصورة في الكتابات، وعند المشايخ في حلقات الدرس، أما في زماننا هذا فليس الأمر على ما ذهب إليه، لأن المعارف صارت للجميع، والطرائق قدد، فلو سوغت المترادفات لهلك الناس، لكثرة مفاهيم، وضعف المؤهلات العلمية.

مصطلح المنصوبات النحوية

انطلق النحويون في حديثهم عن الاسم العرب من مصطلحات مركزية مكنتهم من حصر وظائف الاسم، وتلك هي: الرفع، والنصب، والجر أو ما ينوب عنها. ولكل من تلك العلامات مجراها الشاسع، حيث يشرح المفهوم، ويطلع على متصوراته، وما تنطوي عليه من سمات تسهم في ضبط الوظائف النحوية التي هي قوام معرفة قانون النحو.

إن الحديث عن مصطلحات النصب يقتضي منا أن نخرج على جزئيتين مركبتين باعتبارهما المدخل الأساس في كشف مبدئي البحث، وتان الجزئيتان هما: حقيقة النصب، والمنصوبات.

ففي الحديث عن أصل المصطلح نلني ابن فارس يقلب مستوياته المعجمية، حيث جاء في مقاييس اللغة "النُّونُ وَالصَّادُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِقَامَةِ شَيْءٍ وَإِهْدَافٍ فِي اسْتِوَاءٍ"⁹. فإقامة الشيء وجعله منتصبا لغرض ما بعث النحويين على استعارة لفظ النصب وجعله مصطلحا مركزيا في الدراسات النحوية، يقول ابن فارس "وَيُقُولُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْفَتْحِ هُوَ النَّصْبُ، كَأَنَّ الْكَلِمَةَ تَنْتَصِبُ فِي الْقَمِّ انْتِصَابًا"¹⁰.

التعدد المصطلحي في النحو العربي "المنصوبات أنموذجا" د. عبد الوهاب الشيخ الحطاب الشيخ سعد بوه – جامعة نواكشوط ، موريتانيا

النصب في الاصطلاح حده ابن طاهر مبينا مجرياته في البحث النحوي فقال : "ما جلبه عامل النصب، وعلامته كلها خمس: الفتح والألف، والياء، والكسرة، وحذف النون"¹¹. والنصب وجوه كثيرة حسب تصور صاحب الجمل "فالنصب أحد وَخَمْسُونَ وَجْهًا نصب من مفعول به..."¹².

أما المنصوبات فعرّفها العلوي بقوله :اعلم أن حقيقتها ما اشتمل على علم المفعولية"¹³. وهذا التعريف موغل في الإبهام لما حصل فيه من الإحالة إلى مفهوم المفعولية المجهولة، لأن ربطه بها يطلب من المتلقي تصور معنى المفعولية أولا كي يتضح له دلالة حد المنصوبات، وما من شك أن هذا التلازم مضر بالحدود.

ونظرا لربط النصب والمنصوبات بعلم المفعولية، قسموا النحاة المفعولات إلى قسمين: حقيقية ومشبهة بها.

المفعولات الحقيقية

يعلل العلوي سبب التسمية قائلا: «وإنما كانت ... حقيقية لأن في الفعل على كل واحد منها دلالة قوية، فهي تدل على المفعول المطلق بلفظه، مثل: ضربت ضربًا. وعلى المفعول به بمعناه واقتضائه له، مثل: ضربت زيدًا. وعلى المفعول فيه - وهو ظرف الزمان والمكان - بمحله...»¹⁴.

وبما أن المفعولات أنواع متعددة في مباحث النحو أوجب ابن هشام ذكر الضميمة كي يتميز بعضها عن بعض قال : "وإن كان المبحوث فيه مَفْعُولًا عين نوعه فَعِيل مفعول مُطلق، أو مفعول بِهِ، أو لأجله، أو مَعَهُ، أو فِيهِ"¹⁵ ثم يناقش ابن هشام تسمية المفعول الذي لم يتبع بضميمة مميزة له "وَجَرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق لم يرد إِلَّا الْمَفْعُول بِهِ لما كَانَ أَكْثَرُ المفاعيل دورا فِي الْكَلَامِ خففوا اسمه وَإِنَّمَا كَانَ حق ذَلِكَ أَلَا يصدق إِلَّا على الْمَفْعُولِ الْمُطلق وَلَكِنْهُمْ لَا يطلقون على ذَلِكَ اسم الْمَفْعُول إِلَّا مُقَيِّدا بِقَيِّدِ الْإِطْلَاق"¹⁶. فالكثرة على الألسن حسب زعم ابن هشام قد تكون سببا في اختصار المفهوم، لأن العرف مخصص له عن غيره، فإذا خاليا من القيد لم يحدث التباس في تصوره لما سبق إلى فكر المتلقين.

وبناء على تمييز المفعولات الحقيقية بمصطلحاتها، وحدودها سيتناولها البحث وفق الترتيب الشائع في كتب النحو.

1- المفعول به

يعتبر المفعول به أول المنصوبات المتناولة في الدرس النحوي، فهو مركز الفضلات، ولأجل ذلك اختص عنها بالحذف والإضمار، والتعدد في بعض الأحيان.

التعدد المصطلحي في النحو العربي "المنصوبات أنموذجا"

د. عبد الوهاب الشيخ الحطاب الشيخ سعد بوه – جامعة نواكشوط ، موريتانيا

استنادا لحال المفعول به مع الفعل أجروا عليه ألقابا تحدد نوعه ، فإذا كان الفعل متعديا إلى إليه دون واسطة حرف، سموه مفعولا صريحا¹⁷، ومفعولا صحيحا¹⁸، وربما مفعولا بنفسه، فإن تعدر تسلط الفعل على المفعول به، قالوا: مفعولا غير صريح¹⁹، ومفعولا بواسطة²⁰، ومفعولا بحرف جر. وقد أشار العلوي إلى بعض المسميات لدى حديثه المفعول به "وهي تنقسم إلى ما لا يكون إلا مفعولا بحرف الجر، كقولك مررت بزيد، ونزلت بعمر... وما يكون مفعولا بنفسه، وتارة بحرف جر"²¹.

2 – المصدر

المصدر لقب يشي بتعالق بين شيئين أحدهما صادر، والآخر مصدر عنه، وللنحاة حديث طويل حول الفعل والمصدر أيهما صدر عن الآخر، وليس المقام متسعا لتلك الخلافات النحوية.

لقد أجريت على المصدر ألقاب كثيرة من لد النحويين، فمن تلك المفاهيم:

المفعول به أطلق سيبويه مصطلح المفعول به على المصدر قائلا: "واعلم أنّ هذا الباب أتاه النصب كمنصوب بما قبله من المصادر في أنّه ليس بصفة ولا من اسمٍ قبله، وإنّما ذكرته لتؤكد به، ولم تحمله على مضمّر يكون ما بعده رفعا وهو مفعول به"²².

ونقل الزخشري أن سيبويه "يسميه... الحدث والحدثان وربما سماه الفعل"²³. فتلك ألقاب ثلاثة الحدث، والحدثان، والفعل، ولا شك أن اصطلاحيتها ظلت ضعيفة لم تختمر في التراث النحوي.

ومن ألقاب المصدر **المفعول بلا قيد** قال الرضي في تمييز المفاعيل: "والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق"²⁴.

وقد أشاد العلوي ببعض الألقاب، معللا سبب تسميتها، قائلا: المصدر وألقابه خمسة²⁵:

أ. **المصدر**، وإنّما سمي المصدر مصدرا، لأن الفعل يصدر عنه كما هو رأي أهل البصرة".

ب. **المفعول المطلق**، وإنّما سمي مطلقا، لأن الفعل يتعدى إليه من غير واسطة حرف وهو دال بلفظه عليه".

ج. **الحدث** "وإنّما سمي حدثا لأنه يحدث من جهة فاعله"

د. **الحدثان** ". والحدثان أيضا سمي به على جهة المبالغة"

هـ. **والفعل** وهو أقلها جريا، وأندرهما استعمالا، وقد أجراه عليه سيبويه²⁶.

التعدد المصطلحي في النحو العربي "المنصوبات أنموذجا"

د. عبد الوهاب الشيخ الحطاب الشيخ سعد بوه – جامعة نواكشوط ، موريتانيا

فهذه مصطلحات خمسة جرت على مفهوم واحد، غير أنها تختلف من حيث الشهرة والندرة، فأشهرها المصدر، ثم المفعول المطلق، أما البواقي فقليلة رغم أن بعضها ذكره سيوييه، لكن لم يكتب لها الزواج في الاستعمال النحوي، ولذا قال: "والأشهر في ألقابه هو المصدر في ألسنة النحاة"²⁷.

هناك مصطلحان لم يذكرهما العلوي ضمن ما تقدم، لكن يستشفان من تحليلاته وشروحه على أنه استخدمهما وفي ذهنه مطابقتهما للمصدر، وهذان اللقبان: هما "المعنى، والمفعول حقيقة".

أ - **المعنى** قابل العلوي الاسم بالمعنى، ومقصوده بالمعنى هو المصدر، حيث جاء في حديثه عن الألف المقصورة قوله: "الألف المقصورة: إما في الاسم كقولك أجلى لموضع، ويردى للنهر، وإما في المعنى كقولك: دعوى ورعوى، ونجوى"²⁸ يبدو من خلال الأمثلة، - دعوى...-، أن المقصود بالمعنى هو المصدر، وقد صرح المؤلف بذلك حيث استعمل اسم الإشارة "هذه" مشيراً به إلى الأمثلة القريبة قال: "فهذه كلها مصادر للدعاء، والرعاية، والمناجاة... و في نص آخر يقول أيضاً: "والألف الممدودة إما في الاسم كقولك البیداء... وإما المعنى كقولك: الضراء والسراء"²⁹.

ب - **المفعول حقيقة** من الألقاب الجارية على المصدر عند العلوي "المفعول حقيقة" يستفاد ذا من حديثه عن تعريف المفعول المطلق، إذ يقول "المفعول المطلق وهو المصدر نحو ضربت ضرباً. وخرجت خروجاً، وهو المفعول حقيقة"³⁰.

ولعل النحاة اختاروا لقب المصدر، والمفعول المطلق، وأماتوا ما سواهما، فثبتت مركبتهما في مسيرة النحو، ومن ثم درج النحاة المتأخرون على قولهم "باب المفعول المطلق وهو المصدر"³¹.

3 - المفعول فيه

يعتبر المفعول فيه من المفاعيل الحقيقية، «اعلم أنّ المفعول فيه: اسم لظرفي الزمان والمكان اللذين هما من ضرورة المخلوقات»³².

ويرى العكبري أن المفعول فيه أطلقت عليه مسميات اصطلاحية أخرى ف"هُوَ الظَّرْفُ وَهُوَ أَسْمَاءُ الزَّيْمَانِ وَالْمَكَانِ وَسَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَقَعُ فِيهَا وَتَحُلُّهَا وَلَا تَوَثَّرُ فِيهَا، فَهِيَ كَالْإِنَاءِ وَالْحَالُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَلِذَلِكَ سَمَّاهَا بَعْضُهُمْ أَوْعِيَةً وَبَعْضُهُمْ (مَحَالًّا)"³³. وابن السراج ينبه المتلقي اختلاف المسميات بين البصرة والكوفة قائلاً: "اعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا، يسميها الكسائي صفة، والفراء محال"³⁴.

وإنما تعددت المسميات لتقاربها في المدلول المعجمي، ولذا كانت الأوعية، والمحال، وأسماء الزمان، والمكان، والظروف كلها صادقة على المفعول فيه، ونتيجة لهذا التعدد ينبغي للدارس الاهتمام بمعرفة متصورات العلم خشية أن يتيه في غياهب المفاهيم، إذ عدم إحكام مجاري المصطلحات يعطي معرفة ناقصة لأشياء العلوم.

4 - المفعول لأجله

تعاقت على المفعول لأجله ألقاب نحوية، فسيبويه لقبه بعبارة طويلة شملت بعض مميزاته، جاء في الكتاب "باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان"³⁵. ومن نص سيبويه يستشف مصطلحان هما: الذي هو عذر، و"الموقع له" وفسر السيرافي مصطلح سيبويه قائلا: "وهذا الباب هو باب المفعول له"³⁶. وابن هشام يعدد المصطلحات الجارية على المفعول له فهو «المفعول له ويُسمى المفعول لأجله والمفعول من أجله»³⁷. وليس ثمة مزيد فضل بين قولهم من أجله، ولأجله، ولعل مرد ذلك إنما هو تعاقت حروف الجار على القول به.

2- المفعولات المشبهة

شبه النحويون بعض المنصوبات بالمفعول، حيث منحوها لقب المفعولات، لكن أتبعوها بقرينة تميز بينها، فهي المفعولات المشبهة بالمفعول، "ووجه مشابقتها له أنها فضلات لا تأتي إلا بعد كمال الجملة وتامها"³⁸. وتلك المشبهات اختص مفهوم بمسماه، وهي: الحال، التمييز، والاستثناء، وخبر كان مع أخواتها، واسم إن مع أخواتها³⁹.

الحال

الحال من المفاهيم السيارة في الدراسات اللغوية، وقد بين النحاة حده، وأحكامه، وهو من أكثر المنصوبات تطوفا في الخطاب العربي، لما له من قيمة في تبيين الأوصاف، وقد جرت على الحال ألقاب أخرى كالخبر قال سيبويه "باب ما ينتصب فيه الخبر، لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته وذلك قولك: فيها عبد الله قائما"⁴⁰. فالمقصود بالخبر هنا الحال بدليل المثال "قائما" والفراء يسميه القطع "وإن شئت نصبت «هْدئ» على القطع من الهاء التي في "فيه" كأنك قلت: لا شك فيه هاديا"⁴¹.

ومن مفاهيمه المفعول به وقد أجراه سيبويه، فقال "باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة، ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به"⁴². ولا شك أن الحال كان أسلس على النحويين لما فيه من التقارب بين الدلاتين: اللغوية والوظيفية، لذا لم يقدر لغيره المكوث في المدونة النحوية.

الاستثناء

يعتبر الاستثناء من المباحث المشتركة بين النحو والفقه، حيث تناط به أحكام لغوية يترتب عليها بعض مقاصد الكلام، كما له جانب شرعي يجعل خطاب المكلف محكوماً بأنسقة تنتج عنها بعض الأحكام، كالإيمان والطلاق... الخ.. وعن حقيقة الاستثناء لغة، واصطلاحاً يقول ابن يعيش "اعلم أن الاستثناء استفعال، من ثناء

التعدد المصطلحي في النحو العربي "المنصوبات أنموذجاً"

د. عبد الوهاب الشيخ الحطاب الشيخ سعد بوه – جامعة نواكشوط ، موريتانيا

عن الأمر يُثْنِيهِ إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرف اللفظ عن عُمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول⁴³. وابن مالك أطلق عليه المستثنى، قال السيوطي مبينا أحقية التسمية بالمستثنى "عبرت بالمستثنى، كابن مالك في التسهيل، خلاف تعبير النحاة سيبويه، ومن بعده "بالاستثناء"؛ لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها لا الاستثناء"⁴⁴. والتفريق المشار إليه ينبئ عن نضج التفكير المصطلحي عند السيوطي، حيث يسعى إلى استعمال المطابقة في التسميات، فالمصطلح يتغى منه مواءمة الوظيفة النحوية المسندة إليه.

ورغم مركزية الاستثناء في الدرس اللغوي لكن ذلك لم يمنع من استخدام متصورات أخرى تخالف اللفظ، وتوافق المدلول. فمن تلك ما حكاه ابن هشام عن الجوهري، حيث جاء في حديثه عن الاستثناء «وسمى الجوهري المستثنى مفعولا دونه»⁴⁵.

التمييز

جرت على التمييز عبارات اصطلاحية كثيرة، ف سيبويه أطلق عليه ثلاث مصطلحات فهو المفعول فيه، جاء في الكتاب «ولا يقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأْتُ، كما لا يُقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء»⁴⁶. كما سماه التفسير "إذا قلت: " كم عبد الله عندك، فكم ظرف من الأيام، وليس يكون عبد الله تفسيرا للأيام، لأنه ليس منها. والتفسير: كم يوما عبد الله ماكث"⁴⁷. ومن إطلاقاته ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير، يقول سيبويه "باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير، وذلك قولك: ويحه رجلا، والله دُرّه رجلا، وحسبك به رجلا، وما أشبه ذلك"⁴⁸.

زعم بعضهم أن التفسير من مصطلحات الكوفيين مستدلا بقول أبي حيان " وفي نصب التمييز خلاف، وسماه الفراء تفسيرا"⁴⁹. وابن مالك في تسهيله يعدد سبعة ألفاظ اصطلاحية تصدق على التمييز فهو "التمييز، والتفسير، والتبيين، والمفسر، والمميز، والمبين، والمفسر أسماء للنكرات الرافعة للإبهام"⁵⁰. فكل الألقاب مدلولها رفع الإبهام عن الأسماء النكرات، غير الشهرة ظلت للتمييز، يقول العلوي: "التمييز، ويقال: التفسير والتبيين، والكثير في ألسنة النحاة من هذه الألقاب إنما هو التمييز"⁵¹.

التحذير

مفهوم التحذير من المفاهيم التي يصدق عليها لقب المفعولات، إذ هو في اعتقاد النحوي مفعول به حقيقة، لأنه يتعلق بفعل محذوف.

وفي مدونة النحوية يلفى التحذير مقرونا بألفاظ أخرى، فهو النهي قال سيبويه «وَأَمَّا النَّهْيُ فَإِنَّهُ التحذير، كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ»⁵². وربما لقب "الأمر، يقول المبرد في حديثه عن إياك "لَمَّا كَانَتْ "إياك" لَا تَقَعُ إِلَّا أَسْمَاءُ مَنْصُوبٍ كَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ، دَالَّةٌ عَلَيْهِ، وَلَمْ تَقَعْ هَذِهِ الْهَيْئَةُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ

التعدد المصطلحي في النحو العربي "المنصوبات أنموذجا"

د. عبد الوهاب الشيخ الحطاب الشيخ سعد بوه – جامعة نواكشوط ، موريتانيا

الأمر كله لا يكون إلا بفعل⁵³. والسيرافي يسميه النصب على الحث " قال «النصب على الحث، قال سيبويه في: باب ما جرى من الأمر والنهي على الفعل المستعمل إظهاره⁵⁴.

غير أن التسمية اختصت بالتحذير، وانقرض ما سواه، فلم يعد له ذكر في مباحث النحاة المتأخرين.

الإغراء

وهو في عرف النحاة "إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه"⁵⁵.

وبالنظر إلى المدونة النحوية نرى استخدام بعض المفاهيم بمعنى الإغراء، فابن السراج يسميه "المنصوب على "الزم" قال: "ومما جعل بدلا من الفعل الحذر الحذر، والنجاء النجاء... انتصب على الزم، ولكنهم حذفوا، لأنه صار بمعنى افعل، ودخول "الزم" على "افعل" محال"⁵⁶. ويبدو أن مركزية المفهوم في مباحث النحو خلد فيها الإغراء، ومن ثم اختفى غيره من ألسنة النحاة.

المحمولات على المنصوبات: الاشتغال، والتنازع

من المصطلحات المحمولة على المفعولات، الاشتغال والتنازع، فكثيرا ما يناقشان عند الحديث عن المنصوبات، لأن لهما ترابطا وثيقا بالمفعولات، ومما يقوي ذلك بعض الألقاب التي منحت لمصطلح الاشتغال كما سيأتي.

الاشتغال

الاشتغال مفهوم اعتاد النحاة الحديث عنه وسطا بين المرفوعات والمنصوبات، لتعلقه بالباين، وتعريف الاشتغال هو "كل اسم بعده فعل أو شبهه مشغول عنه بضميره أو متعلقة لو سلط عليه لنصبه"⁵⁷.

جرت على الاشتغال ألقاب ثلاثة ألم به العلوي حين قال: "اعلم أن هذا الباب تسميه النحاة: بالمنصوب بالفعل اللازم إضماره؛ لأن فعله لا يظهر بحال، ويسمونه أيضا: باشتغال الفعل عن المفعول بضميره... وربما يلقبونه "بما أضمر عامله على شريطة التفسير، والأمر في ذلك قريب بعد إدراك حقيقته"⁵⁸. والملاحظ أن التسميات الثلاث ينقصها الصقل والدقة، حيث اشتملت على بعض الشروحات التي ينبغي سلامة المفهوم منها.

التنازع

وقد رصد له الدارسون عبارات اصطلاحية، يقول العلوي: "هذا الباب كما يسمى: باب الفاعلين المفعولين، فهو يسمى باب إعمال الفعلين، وكل من اللغتين صادق عليه، والكلام في التسمية سهل يسر"⁵⁹. وربما لقبوه "إعمال الفعلين"⁶⁰. كما "يسمى أيضا باب الإعمال"⁶¹ وفي الأخير استقر على مصطلح التنازع حتى لا يكاد يعرف إلا به"⁶².

نتائج البحث

التعدد المصطلحي في النحو العربي "المنصوبات أنموذجا" د. عبد الوهاب الشيخ الحطاب الشيخ سعد بوه - جامعة نواكشوط ، موريتانيا

المصطلح مفتاح مباحث العلم، وجوهره الثمين، فينبغي على أصحاب العلوم النظر في وضعه، واختيار متصوراته وفق المعاني التي يقصدون إليها ليكون اللفظ دالا على المراد بالتمام والكمال.

والتعدد المصطلحي أسلوب منهجي لزم العلوم الإسلامية خلال مسيرتها من النمو إلى النضج والاكتمال، ويبدو أن العلماء لم يروا فيه وقت التأسيس ضررا على العلم، وإنما هي حرية الكاتب في انتقاء ألفاظه التي تجيش مقاصدها في نفسه، وهي بلا شك في مدلولها تتفق مع متصورات الجماعة.

تعتبر المنصوبات جزءا من نظرية العامل المؤسسة على مفهوم الإعراب المنظم للأسلوب العربي، وقد تضمنت قدرا كبيرا بالمفاهيم المركزية في النحو العربي.

انطلق البحث في مخططه من تقسيم المفعولات إلى قسمين:

مفعولات حقيقية، وتشمل ما لقب بالمفعول بغض النظر عن لاحقه المميزة له، كالمفعول به، والمفعول فيه... إلخ.

مفعولات مشبهة أو غير حقيقية، وتتضمن جملة من المنصوبات، كالحال، والإغراء، والتمييز... إلخ.

في أثناء المناقشة سجل البحث مصطلحات كثيرة أثرت مفهوم المنصوبات، ومنحته مركزية في مباحث النحوي، وذاكرة النحاة.

خامرت فكرة الترادف عقول النحاة، ولذا ما فتئوا يلونون متصوراتهم بتعدد الألفاظ، يدل ذلك ما وقف عليه البحث.

أدنى الترادف بين المصطلحات كان ثلاثة مصطلحات، وأعلاه سبعة مصطلحات، ومرد الكثرة تقارب المواد المعجمية في الدلالات.

هوامش البحث

¹ الجرجاني، التعريفات، ص: 56.

² نفسه.

³ نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق وتعليق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ص: 68.

- ⁴ - المنهاج، 1، ص: 339.
- ⁵ - الحاصر، 1، ص: 204.
- ⁶ - المنهاج، 1، ص: 301.
- ⁷ - الطراز، ج 1، ص: 131.
- ⁸ - المنهاج، 1، ص: 544.
- ⁹ مقاييس اللغة» ج 5 ص 434.
- ¹⁰ نفسه.
- ¹¹ الحاصر لفوائد مقدمة ابن طاهر، ج 1، ص: 341.
- ¹² الجمل في النحو» ص: 64.
- ¹³ الحاصر لفوائد مقدمة ابن طاهر، ج 1، ص: 341.
- ¹⁴ شرح المقدمة المحسبة» (2/ 300)
- ¹⁵ مغني اللبيب عن كتب الأعراب» (ص 874)
- ¹⁶ مغني اللبيب عن كتب الأعراب» (ص 874)
- ¹⁷ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (4/ 1628).
- ¹⁸ التخمير في شرح المفصل، ج 1، 423.
- ¹⁹ الحاصر، ج 1، ص: 341.
- ²⁰ «شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ص 36.
- ²¹ الحاصر، ج 1، ص: 392، 393.
- ²² الكتاب، ج 1، ص: 383.
- ²³ المفصل في النحو، ص: 55.
- ²⁴ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الرضي الاسترابادي، تحقيق: يوسف عمر، منشورت جامعة قار يونس، بنغازي، ط 2، 1996 م. ج 1، ص: 295.
- ²⁵ - المنهاج، ج 1، ص: 272.
- ²⁶ نفسه.
- ²⁷ - الحاصر، ج 2، ص: 345.
- ²⁸ المنهاج. ج 2، ص: 19.
- ²⁹ نفسه.
- ³⁰ - المنهاج، ج 2، ص: 353.
- ³¹ اللمع، ص: 48.
- ³² البدیع في علم العربية» (1/ 150)

- ³³ اللباب في علل البناء والإعراب» (1/ 271)
- ³⁴ الأصول في النحو، ج1، 210.
- ³⁵ الكتاب لسيبويه» (1/ 367).
- ³⁶ شرح أبيات سيبويه» (1/ 23)
- ³⁷ شرح شذور الذهب لابن هشام» (ص295)
- ³⁸ الحاصر لفوائد مقدمة ابن طاهر، ج2، 356.
- ³⁹ الحاصر لفوائد مقدمة ابن طاهر، ج2، 353.
- ⁴⁰ الكتاب لسيبويه، ج (2/ 88).
- ⁴¹ معاني القرآن للقرطبي» (1/ 12)
- ⁴² الكتاب لسيبويه (1/ 391).
- ⁴³ شرح المفصل لابن يعيش» (2/ 46)
- ⁴⁴ همع الهوامع، ج2، 185.
- ⁴⁵ شرح قطر الندى وبل الصدى (ص201).
- ⁴⁶ الكتاب لسيبويه (1/ 205).
- ⁴⁷ الكتاب، ج2، ص:159، وينظر، ج2، ص:168. ج1، ص:168، 169، 178.
- ⁴⁸ الكتاب، ج2، ص:174.
- ⁴⁹ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط. 1420 هـ. ج3، ص:255.
- ⁵⁰ شرح التسهيل، ابن مالك، ج2، 379.
- ⁵¹ المنهاج. ج2، ص:95.
- ⁵² الكتاب لسيبويه» 1/ 253.
- ⁵³ المقتضب» (3/ 212).
- ⁵⁴ شرح أبيات سيبويه» (1/ 88)
- ⁵⁵ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» (3/ 1157)
- ⁵⁶ الأصول في النحو» (2/ 250).
- ⁵⁷ أمالي ابن الحاجب، ج2، ص:501.
- ⁵⁸ المنهاج، ج1، ص:301.
- ⁵⁹ المنهاج، ج1، ص:428.
- ⁶⁰ الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب، علي بن عدلان الموصلي، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1405 هـ 1985 م. ص:65.
- ⁶¹ أوضح المسالك، ج2، ص:167.

التعدد المصطلحي في النحو العربي "المنصوبات أنموذجاً"
د. عبد الوهاب الشيخ الحطاب الشيخ سعد بوه – جامعة نواكشوط ، موريتانيا

⁶² ينظر: الكافية في النحو، ص:14، شرح التسهيل، ج2، ص:167، شرح الكافية، ج2، ص:641.

مصادر البحث ومراجعته

أماي ابن الحاجب، عثمان بن عمر ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت. 1409 هـ – 1989م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1. الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1404هـ. 1984م.

التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ. 2000م.

البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، ط. 1420هـ.

الحاصر لفوائد مقدمة طاهر في علم حقائق الإعراب، يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق: د. محمد صلاح الدين حنطاية، ط1. مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء اليمن، 1428هـ. 2007م.

الطراز المتضمن لإسرار البلاغة وعلوم الإعجاز، يحيى العلوي، مطبعة المقتطف - مصر 1323هـ.

الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري البغدادي، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر-دمشق، ط1، 1416هـ. 1995م.

المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، المملكة العربية السعودية، 1430هـ. 2009م.

المقتضب، المبرد، محمد عبد الخالق عظمية. عالم الكتب. – بيروت.

التخمير في شرح المفصل، صدر الأفاضل، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1990م.

التعريفات: علي الجرجاني ط1، المطبعة الخيرية، مصر، 1306 هـ.

المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت.

الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة للإعراب، علي بن عدلان الموصل، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1405هـ. 1985م.

الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1417هـ، 1997م.

اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصل، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

البدیع فی علم العربية، ابن الأثير أبو السعادات، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1420 هـ .

التعريفات: علي الجرجاني ط1، المطبعة الخيرية، مصر، 1306 هـ.

التعدد المصطلحي في النحو العربي "المنصوبات أنموذجا"
د. عبد الوهاب الشيخ الحطاب الشيخ سعد بوه - جامعة نواكشوط ، موريتانيا

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، ١٤٢٨ هـ .
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى (مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات، مكة المكرمة، ط1، 1402 هـ . 1982 م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الرضي الاسترابادي، تحقيق: يوسف عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996 م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت، ١٩٧٧ م.
- شرح أبيات سيويه، السيراقي، محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة11، ١٣٨٣ .
- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد - محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985 م.
- نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق وتعليق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.